دور القطاع المصرفى فى تحفيز القطاع الخاص

د. ماجد الصوري

أيلول ٢٠١٥

الجهاز المصرفى العراقى

٥٧ مصرفا، منها:

- ٧ مصارف حكومية، من ضمنها، ثلاث مصارف متخصصة ومصرف النهرين الاسلامي
- ٢٣ مصرفا تجاريا خاصا.
- ٨ مصارف إسلامية خاصة.
- ١٨ فرعا لمصارف أجنبية.
- أكثر من ١١٠٠ فرعا تابعة للمصارف،

الجهاز المصرفى العراقى

مؤسسات تقوم ببعض الأعمال المصرفية:

- شركة لضمان القروض، وشركة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ٣٣ شركة تحويل مالي، وما يناهز ١٩٠٠ شركة صرافة.
- شركتان لخدمات الصيرفة الالكترونية والبطاقة الذكية.

البرنامج الحكومي

- تفعيل دور المصارف الحكومية والمصارف التخصصية ومصارف القطاع الخاص من أجل:
- توفير الأموال اللازمة للقطاع الخاص
- تطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية بما في ذلك تطوير العلاقات مع المنظمات الإقليمية والدولية.
- إن القطاع المصرفي إحدى حلقات النظام المالي، وانعكاس للنظام الاقتصادي واحدى بوابات تشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الاموال

المناخ الاقتصادي السائد

- النشاط الاقتصادي التجاري هو النشاط السائد والمحتكر تقريبا لأغلب الأنشطة الاقتصادية في العراق
- بلغت الأموال المستثمرة من قبل الحكومة من عام ٢٠٠٣، وحتى نهاية ٢٠١٣ في المشاريع الحكومية، حوالي ٢٥٠ مليار دولار.

مزاد البنك المركزي (مليار دولار)

- ٢٠٠٤ ٦.١
- ٢٠١١ ٣٩.٨
- ٢٠١٣ ٥٣.٢
- ٢٠١٤ ٥١.٦
- اجمالي المبيعات من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٤
  ٣٣٣.٣ مليار دولار منها ٧١ مليار نقدا

المصارف وتحديات تنمية القطاع الخاص

إن دعم القطاع الخاص المحلي والأجنبي

تشجيع الاستثمار ← تهيئة المناخ الاستثماري المناسب. وهذا يتطلب

← إرادة سياسية - تشريعات قانونية

- ظروف أمنية - سياسية – اقتصادية

- بنية تحتية - مستوى أداء المصارف

التحديات القانونية

١. قانون البنك المركزي

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي
- الإشراف على عمل المصارف
- ارتفعت قيمة العملة المحلية، وتعززت الثقة بها، وانخفض معدل التضخم. وارتفع الاحتياطي السيادي من العملات الأجنبية
- ضعف تحقيق الإشراف على المصارف - الآني والتحوطي.

قانون البنك المركزي المادة ٣

يعمل البنك المركزي العراقي، على:

تعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص العمل

وتحقيق الرخاء في العراق

تخصيص تريليون دينار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

تخصيص ٥ تريليون دينار للمصارف المتخصصة

الهدف

- إنشاء هياكل مالية تؤدي الى تنمية السوق وتطويره وتنشيطه، وخلق سوق ائتمانية واسعة للنظام المصرفي
- غرس ثقافة العمل الحر، وثقافة اقتصاد السوق، خصوصا بين الشباب
- تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد العراقي، والإسهام في التنوع الاقتصادي
- توفير فرص عمل جديدة، ومحاولة تخفيف العبء الثقيل والكبير الذي تتحمله الموازنة العامة

قانون المصارف

- من القوانين الحديثة في عالم الصناعة المصرفية، إلا انه لا يعالج إلا النشاط المصرفي التجاري.

نصت المادة ٢٨ على:

- عدم جواز ممارسة، أو مشاركة المصارف، بشكل مباشر، أو وكالة، في تجارة الجملة، أو التجزئة، أو في عمليات تصنيع، أو نقل، أو زراعة، أو مصايد اسماك، أو تعدين، أو بناء، أو إعادة تأمين، أو تأمين على الغير إلا النشاط المصرفي التجاري

القوانين الأخرى

- ✓ صياغة مسودة قانون عن المصارف الحكومية تؤكد على:

  استقلالية المصارف - فصل ملكية رأس المال عن الإدارة

  إتباع مبادئ الإدارة الرشيدة.

- ➢ مقترح قانون حول المصارف الإسلامية(المصارف الاستثمارية)
- ❖ قانون خاص بالمصارف التنموية

الاستنتاجات

- إن النظام المصرفي في أي دولة، هو جزء من النظام الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي ويتفاعل معه، ولا يمكن فصله عنه.
- إن الحاضنة الأساسية للنشاط المصرفي، هو النشاط الفاعل للقطاع الخاص، صناعة، زراعة، سياحة، تجارة، خدمات

شكرا لاستماعكم